

Distr.: Limited
3 June 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية

ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة:

استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح

أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

مشروع قرار مقدّم من نائبة رئيس المجلس منى يول (النرويج)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن

مشروع القرار E/2019/L.7

برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل، وإذ يشير أيضاً إلى الإعلان السياسي الذي اعتمد في إطار استعراض منتصف المدة الشامل والرفع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الذي أجري في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، وأيدته الجمعية في قرارها ٧٠/٢٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكين تلك البلدان من استيفاء معايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٤)، واتفاق باريس^(٥)، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كيتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)^(٧)،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٦/٢٠١٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ يشير إلى الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن المنتدى السنوي الرابع المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩^(٨)،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المتعلقين بالانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ يؤكد من جديد قراري الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، و ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ يشدد على أهمية تنفيذها تنفيذاً تاماً وفي أوانه،

وإذ يسلم بأوجه التآزر بين تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يحيط علماً بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨^(٩)،

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٥) المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٨) انظر E/FFDF/2019/3.

(٩) A/73/455، المرفق.

١ - **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠^(١٠)؛

٢ - **يلاحظ بقلق** أنه ما زالت هناك ثغرات كبيرة بين الأهداف والغايات المبينة فيها وبين الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع مع أنه لم يتبق سوى عام واحد ونصف لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول^(٢)، ويهيب، في هذا الصدد، بأقل البلدان نمواً وبشركائها الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل أن تنفذ على نحو كامل وفعال، مع توخي التنسيق والاتساق والسرعة، الالتزامات التي قطعت في برنامج العمل بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة المنتجة، (ب) والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) والتجارة، (د) والسلع الأساسية، (هـ) والتنمية البشرية والاجتماعية، (و) والأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، (ز) وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) والحكم الرشيد على كافة المستويات؛

٣ - **يدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، كل في مجال اختصاصه، بما يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

٤ - **يرحب** بتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في تركيا، الذي تم من خلاله تحقيق أولى غايات أهداف التنمية المستدامة، وهي الغاية ١٧-٨، ويدعو الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذ برنامج عمله بشكل كامل وفعال؛

٥ - **يؤكد من جديد** احتياج أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣)، ويهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسق والمتابعة والرصد المتسق لبرنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٤) في أقل البلدان نمواً؛

٦ - **يسلم** بأنه من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد العامة المحلية الإضافية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، مشفوعة بالمساعدة الدولية حسب الاقتضاء، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وبأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تقرران بالدور المحوري لتعبئة الموارد المحلية الذي يؤكد مبدأ تولي زمام الأمر على الصعيد الوطني، ويسلم أيضاً بأن أقل البلدان نمواً تبذل جهوداً كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، بيد أنه يلزم إحراز مزيد من التقدم، ويشدد على أهمية تعزيز البيئات التمكينية الداخلية، بما يشمل سيادة القانون ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله؛

٧ - **يسلم أيضاً** بأن أنشطة الأعمال التجارية والاستثمار والابتكار الخاصة هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، وبأن تدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي، هي عناصر حيوية مكملية للجهود الإنمائية الوطنية؛

٨ - **يعرب عن قلقه** من تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لأقل البلدان نمواً بنسبة ٣,٠ في المائة بالقيم الحقيقية في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، ويعرب عن تقديره للبلدان القليلة التي حققت أو تجاوزت التزاماتها بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وهدف رصد ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ويهيب بمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يفي كل واحد منهم بما عليه من التزامات تجاه أقل البلدان نمواً في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية تحديد نسبة ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي هدفاً للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، مؤكداً من جديد، في الوقت نفسه، أن من الغايات المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز حشد موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة؛

٩ - **يؤكد من جديد** أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وفقاً لإعلان ومنهج عمل بيجين^(١١) ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة، بوسائل منها الاستثمار في تنمية النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية والسياسية واستفادتهن على قدم المساواة من الموارد الاقتصادية والإنتاجية والتعليم، أمر له أهمية حاسمة وأثر مضاعف في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٠ - **يشير** إلى التسليم الوارد في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(١٢) بأهمية عمليات استعراض لجنة السياسات الإنمائية لمعايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، وإلى التوصية الواردة في الإعلان السياسي بأن تكون تلك الاستعراضات شاملة ومراعية لجميع جوانب السياق الإنمائي الدولي المتغير، بما في ذلك الخطط ذات الصلة، ويشير، في هذا الصدد، إلى قرار اللجنة تنفيذ برنامج عمل متعدد السنوات للاستعراض الشامل لمعايير أقل البلدان نمواً^(١٣)، ويتطلع إلى ما ستخلص إليه من نتائج؛

١١ - **يهنئ** البلدان التي استوفت معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، ويلاحظ مع التقدير أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً أعربت عن اعتزامها بلوغ مرحلة الخروج بحلول عام ٢٠٢٠، ويدعو تلك البلدان إلى أن تشرع في الأعمال التحضيرية لوضع استراتيجية الخروج والمرحلة الانتقالية التي تعقبها، ويطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق؛ ويرحب، في هذا الصدد، بقيام مكتب الممثلة السامية بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمسألة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتحقيق انتقال سلس؛

(١١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٢) قرار الجمعية العامة ٢٠٠٤/٧٠، المرفق.

(١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ١٣ (E/2017/33)، الفصل الأول، الفرع باء، الفقرة ١٢.

١٢ - **يكبر تأكيد** أن توسيع نطاق الاعتراف بمركز أقل البلدان نمواً يمكن أن يحفز ويسهل تحسين أساليب دمج برنامج عمل اسطنبول في السياسات الإنمائية، ويشير في هذا الصدد إلى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة السياسات الإنمائية لجمع معلومات بشأن اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمفهوم أقل البلدان نمواً وأخذها به وبتوصيات اللجنة^(١٤)؛

١٣ - **يشير** إلى ما تقرر في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من إقامة روابط فعالة مع ترتيبات متابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نمواً، ويشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخراً وبرنامج عمل اسطنبول على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

١٤ - **يرحب** بزيادة حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧، التي بلغت ٤٧,٧ في المائة من مجموع النفقات على المستوى القطري، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن المنظومة ساهمت في عام ٢٠١٢ بنسبة ٥١ في المائة، ويحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إعطاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نمواً عن طريق وضع مبادئ توجيهية عملية، مؤكداً من جديد أن أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم معزز من أجل التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزود البلدان التي هي في طور الخروج من قائمة تلك البلدان بالمساعدة اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم تحدد طبيعته بحسب الأقطار للبلدان التي خرجت من القائمة، وذلك لفترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

١٥ - **يدعو**، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إعطاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نمواً عن طريق وضع مبادئ توجيهية عملية ذات أهداف واضحة من حيث الميزانية، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **يعرب عن تقديره وتأييده** للعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة على أعلى مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، في عام ٢٠٢١ لمدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل؛

١٧ - **يشير**، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧٣، إلى أن اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر سيسبقها اجتماعان تحضيريان إقليميان، لا تزيد مدة كل واحد منهما عن ثلاثة أيام، يُعقد أحدهما بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويُعقد الآخر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في سياق الدورة السنوية العادية لكل لجنة، وستدعم هذين الاجتماعين الإقليميين أعمال تحضيرية عريضة القاعدة وشاملة تتم على المستوى القطري؛

١٨ - **يهيب** بالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستثماري لدعم الأنشطة

(١٤) المرجع نفسه، الفرع ألف، الفقرة ٥.

التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية دعماً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية والعملية التحضيرية للمؤتمر، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

١٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته لعام ٢٠٢٠ تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج العمل، في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠" من البند المعنون "تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة".